

عود علما بدء (٢ - ٣)



فالمنادة بشن هجمات فردية على جنود الاحتلال، وعلى كل مواطن يحاول التضاهم مع قيادة قوى الاحتلال و مسابرة بعض برامجهما من أجل خلق أجواء ملائمة للتفاوض بغية قيام دولة وطنية تتسجم ومتطلبات جميع فئات المجتمع العراقي، هو أمر يؤخر جلاء المستعمر ويؤدي إلى تدمير عند أبناء الشعب.

فأعمال القنص وتضجير المنشآت التي تقوم بها مختلف العناصر ومنها المجموعات الوطنية المؤمنة بضرورة مقاومة الاستعمار، إنجاح ضحيتهما عدد كبير من أرباب الشعب الأبرياء بضمنهم عدد من المواطنين الذين اضطروا لأسباب معيشية أو أمونا بضرورة العمل في مؤسسات الدولة خلال هذه المرحلة، حتى لو لم تسدثم تلك المجموعات بحجة التعاون مع قوى الاحتلال. وهذا ما أدى إلى ردود فعل في الشارع العراقي، خاصة حين تؤدي بعض الهجمات إلى تخريب واسع في المرافق الحياتية والاقتصادية كالإنبئية ومولدات الطاقة وخطوط المياه وأنابيب النفط. ومع أن الكره لأمريكا قد ازداد باستطالة مدة الاحتلال دون تقدم ملموس في الحالة الاقتصادية أو تحسين الظروف المأوائية للاستقرار وبناء الدولة العتيدة، إلا أن الدعم الذي كانت تتأمله مجموعات مقاومة الاحتلال من خلال ذلك لم يكن بالدرجة المطلوبة بسبب التصرفات الهوجاء لبعض فلولها. في هذا المجال، يتساءل الناس عن خلفية مجموعات المقاومة وأهدافها الحقيقية ومدى إدراك قياداتها للتسنيق فيما بينها ومن ثم التقائها حول مشروع مشترك واضح وثابت لمستقبل العراق بكل أطرافه. بالواقع هناك نشور وتخوف من حقيقة ماأرب الجهات الداعمة بقوة لا تقوم به تلك المجموعات، وخاصة الفلول التي تقوم بالعمليات الانتحارية والتي لم تكن معروفة في العراق. وبهذا الخصوص يؤكد غالبية المواطنين أن خطف الأطفال واحتجاز الأقراد من أجل الحصول على فدية، وحالات

خسارة الطبقة الوسطى

لا يخفى علما أي متابع للأحداث مهما كانت درجة الملمه بالشؤون السياسية العالمية ، أن الولايات المتحدة الأمريكية (وصنيتها إسرائيل) وضعت نفسها خارج مدار أعرف الإنسانية وفوق القانون الدولي التي طالما تشدقت بتبنيها له ، حتى قبل أن تتضم فضائح وماسي سجت أيا غريب. ومثك هذا بحد ذاته يستدعي مناقبة الدءاء وحتى حمل السلام لمواجهة غطرسة وتحديات أمريكا كدولة استعمارية. ولكن أي تصرف غير مدروس بهذا الشأئ لن يعود بالنتائج الإيجابية لعراق اليوم ، إذ لابد أن يتضمن العمل استراتيية تعتمد الواقع والمنطق لمستقبل العراق.

فقد دخلت البلاد دون رقابية وأحيانا لا يعرف مصدرها. إن تقلص حجم الطبقة المتوسطة ذات الإصالة المعهودة أو تدني تأثيرها على الأحداث، لايعني لإنهاء دورها بالكامل. فهي ما زالت قائمة، وترتقب وتحاول لم شملها للنهوض بمسؤولياتها كما يلاحظ من سلوك أبنائها في دوائر الدولة والمؤسسات الثقافية ومرافق الخدمات الصحية والهيئات كالحربية والديمقراطية. فهناك من يرى الديمقراطية تعني التحرر من القيود والأحكام المدنية حتى لو أدى إلى الاستهتار بالقانون أو عدم الانضباط سواء في الطريق أو المخزن أو الدائرة، الفعل الذي يترجم إلى انعدام للياقة في التعامل. كما أن نمط حياة هذه الطبقة، بما في ذلك حدود المناقشات التي تدور بشأن النقابات المهنية والاجتماعية والهيئات السياسية، ومنها المناقشات التي تدور بشأن مرحلة الحكم الانتقالية ودور منظمة الأمم المتحدة في تشكيله بدلا من هيمنة إدارة التحالف على الفعاليات السياسية، وموضوع حقوق المرأة وقانون الأحوال المدنية.. الخ. أما موضوع الانتخابات الذي تنادي به الحوزة الدينية للطائفة الشيعية (الجعفرية) وتؤيده أغلب الأحزاب الكردية في حين تعارضه بعض جمعات الطائفة السنية لأسباب تتعلق بموقعهم سياسيا، يبدي المثقفون تحفظات بشأنه تستمحو حول ثلاث نقاط أساسية: الأولى، عدم إمكانية القيام بعملية الانتخاب في الظروف الأمنية الحالية؛ والثانية، عدم توفر الأجواء الفضيلة لتنظيم أسلوب واقعي مقبول لعملية الانتخاب بسبب عدم تواصل العرف السياسي ومؤساته المدنية في المجتمع العراقي منذ آمد بعيد؛ والثالثة، صعوبة إجراء

تعداد سكاني لتسمية الناخبين المؤهلين حسب مفهوم معترف به في فترة قصيرة. عدم إدراك الغالبية الشعب لمفهوم الديمقراطية والتعددية يسعجل بالعلمانية مناقشة وتحديد عملية الانتخابات المدنية لتأثير القيادات الدينية (العربية) التي تستأثر عاطفيا بعقول الأكثرية، وغالبيتهم من الطبقة غير المتعلمة، لانتخاب مجلس يتبنى المبادئ الأساسية الثابتة لمستور يقرر أسلوب الحكم حسب مفاهيم تلك القيادات، من هذا المنطلق جرت محاولات للتقارب والتنسيق بين الأحزاب المؤمنة بالعلمانية لمناقشة و تحديد الظروف المأوتية لإدارة البلاد وقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة الذي أيدته بعض الأحزاب الكردية. وقد تم فعلا التنسيق في هذا الشأن بين بعض الأحزاب والتجمعات السياسية المؤمنة بالعلمانية، والديمقراطيون المستقلون، السوري الديمقراطي، الحزب الشيوعي العراقي. ويعتبر الأخير ذو قاعدة شعبية قديمة أنتابها الضعف في المدة الأخيرة. أما الفئات و الأحزاب التي تؤمن بعدم فصل الدين عن الدولة، فهي تتمثل: أولا؛ بجماعات المذهب السني مثل مجلس علماء المسلمين (ذي العلاقة بجماعة الإخوان المسلمين)، السلفيين (الذين يشاع عن تأثرهم السياسي بأفكار القاعدية، والحركة الصوفية وثانيا؛ بأحزاب وهيئات المذهب الحنصري مثل جماعة المجلس الأعلى للشورة الإسلامية (ويتبعهم فيلق بدر). حزب الدعوة (وتابعه من مقاتلين، جماعة مقتدى الصدر (ويتبعهم جيش المهدي)،



طارق الخضيرى

والكرادة الشرقية. أما في المناطق الأخرى من بغداد، خاصة ذات الكثافة السكانية العالية من أبناء الطائفة السنية مثل ضاحية الأعظمية وبعض حارات الكرخ والعمارية، فالظاهر الدالة على توجه الإسلام السياسي تتمثل بالمصقات الحافية على الآيات الرسول وبعض فقهاء المذهب السني، في حين تحدثت مكبرات الصوت من مآذن جوامعهم ومساجدهم عن آراء السلف بشؤون الدولة والمجتمع. وفي جميع الأحوال يتحسم المره الرخم الديني المفتعل يعم الحياة العامة وحتى محيط العمل إلى درجة تجعل الإنسان يتحفظ بحديته تحاشيا لتأويله إلى تصريح يتنافى وتعاليم الدين ولابد من التأكيد أن مثل هذه الظاهر والأجواء لم يكن متعارفا عليها في سبعينات القرن الماضي وقبل أن يتجلبب صدام رءاء الدين بصورة مفتعلة لدعم سلطته وينكل بعدد من فقهاء المذهب الجعفري مما أجح النعرات وردود فعل تجذرت سلبياتها إلى حد كبير في المجتمع. وما ينطبق على هذه المظاهر من حيث شدة تأثيرها السلبى على الناس، ينطبق على موضوع الحجاب وسائل اللهاو البريء في المنديات الإجتماعية. فحجاب المرأة أصبح شائعا بشكل كبير وأحيانا صورياً، يدعمه رجال الدين من الطائفتين السنية والشيعية في مناطق العراق التي يمثلون العرب فيها الأكثرية. ولطالما حدثت استفزازات من قبل بعض الأفراد وعابري السبيل للنساء والفتيات غير مسلحات، حتى لو كن غير متحلمات، في الشوارع والمكاتب والمدارس. وفي وسائل المرور العامة. ويتضح من التلفزيون وما تنقله الأحاديث أن مثل هذه الظاهرة غير واردة في مناطق كراهة العراق، إذ تبدو ظروف الحياة طبيعية هناك كما كانت عليه في الماضي، بما في ذلك الإختلاط بين الجنسين في الحلات العامة والنوادي.



سعدون حسدن ضمد

كعيشه، هي مفاهيم تحتاج لتأصيل جديد، فيصطلح الكافر مصطلح إسلامي غير أن الفهم الصاغ يحق له فكر المؤسسة هو فهم قاصر، وحتى مصطلح المسلم هو كذلك، ما جعل نفس المؤسسة تعجز عن معاملة الحملة الأمريكية ضد صدام بحسب مفهوم (الكفر)، والدفاع الصدامي بحسب مفهوم (الإسلام)، لقد عجزت المؤسسة أن تكون منسجمة مع ذاتها وإيمانها، لأنها لم تستطع أن تقنعن أن دفاع صدام عن نفسه، يعني ويساوي الدفاع عن بيضة الدين، لأن دخول صدام في الإسلام بدا مشبوها وغير مقنع، وبالتالي فنحن بحاجة لإعادة صياغة مفهوم ال (مسلم) ونفس الأمر يقال عن المفهوم القابل له ال (كافر). خاصة إذا علمنا بأننا كمسلمين محاطين وفي معظم الدول العالمية بـ (الكفرة الحرييين) الذين يستحقون القتل والسلب والنهب بحسب الفقه الذي أنتجه العقل (البراني)، ولكن عجز مؤسساتنا الدينية عن شرعنة مثل هذا القتل يكشف عن أنها واقعة في الحيرة إزاء مفاهيمها التي باتت قديمة جدا. نريد أن نقول: إن المفاهيم التي يحكم بها الإطار المرجعي للعقل (البراني) هي في الحقيقة وليدة المنطق الأرسطي، المنطق الذي يؤسس للحكم على الواقعة بالاكثفاء بمقدمتين، في إطار قياس عضا عليه الزمن. القياس الذي استخدمه ارسطو قبل آلاف السنين، قياس ينسجم مع ذلك الزمن الغابر، ولا ينتج إلا مفاهيمنا تليق بالماضي العليل، ونحن الآن في وقت نحتاج فيه للكثير من المعطيات والمضدات التي يجب أن نسرخرها للحكم على واقعة واحدة، إن الواقع الدولي يسخر كما هائلنا من الوثائق والملفات والمقدمات والدراسات التي تريد منها أن تعطيهِ صورة أكثر وضوحا للمشاهد من أجل أن يكون قراره صائبا وديقفا. وكيف يمكن لنا أن نجاهه هذا العقل، بعقل يستند للمقدمات الثنثائية، التي لا تعطيهِ إلا صورة ببعدين فقط و فقط. هذا العقل الذين ينتج أحكامه وفق قياس يقول: أن مثل أمريكا كافترة، وكل ما يأتي من الكافر لا يجوز الكفرة معه، إذن فكل ما يأتي من مثل أمريكا لا يجوز النعاطي معه. إن مثل هذا العقل، لا يمكن له أن يكون ناسجا في الأداء السياسي للعصر الراهن، ولذلك نحن نرى بوضوح خلف كواليس الحدث.

خسارة الطبقة الوسطى

لا يخفى علما أي متابع للأحداث مهما كانت درجة الملمه بالشؤون السياسية العالمية ، أن الولايات المتحدة الأمريكية (وصنيتها إسرائيل) وضعت نفسها خارج مدار أعرف الإنسانية وفوق القانون الدولي التي طالما تشدقت بتبنيها له ، حتى قبل أن تتضم فضائح وماسي سجت أيا غريب. ومثك هذا بحد ذاته يستدعي مناقبة الدءاء وحتى حمل السلام لمواجهة غطرسة وتحديات أمريكا كدولة استعمارية. ولكن أي تصرف غير مدروس بهذا الشأئ لن يعود بالنتائج الإيجابية لعراق اليوم ، إذ لابد أن يتضمن العمل استراتيية تعتمد الواقع والمنطق لمستقبل العراق.

فقد دخلت البلاد دون رقابية وأحيانا لا يعرف مصدرها. إن تقلص حجم الطبقة المتوسطة ذات الإصالة المعهودة أو تدني تأثيرها على الأحداث، لايعني لإنهاء دورها بالكامل. فهي ما زالت قائمة، وترتقب وتحاول لم شملها للنهوض بمسؤولياتها كما يلاحظ من سلوك أبنائها في دوائر الدولة والمؤسسات الثقافية ومرافق الخدمات الصحية والهيئات كالحربية والديمقراطية. فهناك من يرى الديمقراطية تعني التحرر من القيود والأحكام المدنية حتى لو أدى إلى الاستهتار بالقانون أو عدم الانضباط سواء في الطريق أو المخزن أو الدائرة، الفعل الذي يترجم إلى انعدام للياقة في التعامل. كما أن نمط حياة هذه الطبقة، بما في ذلك حدود المناقشات التي تدور بشأن النقابات المهنية والاجتماعية والهيئات كالحربية والديمقراطية. فهناك من يرى الديمقراطية تعني التحرر من القيود والأحكام المدنية حتى لو أدى إلى الاستهتار بالقانون أو عدم الانضباط سواء في الطريق أو المخزن أو الدائرة، الفعل الذي يترجم إلى انعدام للياقة في التعامل. كما أن نمط حياة هذه الطبقة، بما في ذلك حدود المناقشات التي تدور بشأن النقابات المهنية والاجتماعية والهيئات السياسية، ومنها المناقشات التي تدور بشأن مرحلة الحكم الانتقالية ودور منظمة الأمم المتحدة في تشكيله بدلا من هيمنة إدارة التحالف على الفعاليات السياسية، وموضوع حقوق المرأة وقانون الأحوال المدنية.. الخ. أما موضوع الانتخابات الذي تنادي به الحوزة الدينية للطائفة الشيعية (الجعفرية) وتؤيده أغلب الأحزاب الكردية في حين تعارضه بعض جمعات الطائفة السنية لأسباب تتعلق بموقعهم سياسيا، يبدي المثقفون تحفظات بشأنه تستمحو حول ثلاث نقاط أساسية: الأولى، عدم إمكانية القيام بعملية الانتخاب في الظروف الأمنية الحالية؛ والثانية، عدم توفر الأجواء الفضيلة لتنظيم أسلوب واقعي مقبول لعملية الانتخاب بسبب عدم تواصل العرف السياسي ومؤساته المدنية في المجتمع العراقي منذ آمد بعيد؛ والثالثة، صعوبة إجراء

عراق بين عقليين العقل (البراني) والعقل (الديواني)

عراق بين عقليين العقل (البراني) والعقل (الديواني)

مجتمع القبيلة وهو يجوب الصحراء لا بد أن يكون مضطرا لصياغة اطار مرجعي يحفظ له تماسكه كمجتمع صغير، يعانى بيئته القاسية ومن ثم لا ينتمي إلا لنفسه، وهو لذلك يجعل من الانتماء للقبيلة فوق كل انتماء، ويفهم أن المكاسب المادية هي عبارة عن غنائم يجب تقسيمها على افراد القبيلة، وليس على غيرهم، ولذلك فقد عجز صدام عن قمع شعوره بالانتماء لقبيلته طويلا، ولم يستطع بنهاية الامر ان ينتمي للحزب والدولة بصورة مجردة، بل راح يحولهما لقبيلة كبيرة من أجل أن يتلافى الأزمة التي كانت تسببها له قيمه وبعايير الحقيقية، وبالتالي صار من الممكن أن يتعامل مع مفهوم المواطنة تعاملًا مريحا بالنسبة له، بعد أن صار هذا المفهوم يعني ويساوي لديه مفهوم (ابن العم) وهكذا راح يؤزع غنيمته المطلقة على مواطنيه بحسب الغنياء الذي يوفره على القائل: (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب) وليس بحسب أي معيار حضاري آخر. لقد عجز صدام بسبب العقل (الديواني) الذي يفكر على اساسه من أن يتعامل مع ابن الجنوب، أو ابن الشمال بنفس المستوى يتعامل من خلاله مع ابن قبيلته، لأن من الذي بحسب معايير التفكير لديه- أن يفعل ذلك (الشجرة التي لا يستظل بها أهلها تستحق القطع، على هذا الاساس نستطيع أن نفهم بالجملة، الخطاب الصدامي طوال ثلاثة عقود، ونحن نجدُه يقود العراق بالاستناد إلى العنتريات والعنجهيات والرجوليات الفارغة، وكانت مضردات العقل الذي يفكر على اساسه واضحة في خطابه السياسي، وكيفينا أن نشير إلى رمزية (الشارب) بالنسبة لهذا العقل، حيث أنها تمثل بالنسبة له قيم البطولة والرجولة والشجاعة، ولذلك فقد كان مضطوعا عن العالم الخارجي وهو يطالبه بأن (تتهزّ شواربه) لقد كان يتساءل مستنكرا عن الزمن الذي ستهزّ به هذه ال (شوارب). ومن هنا يمكن أن ندعي بأن صدام وعندما ظهر على شاشات الفضائيات ليذاع عن نفسه أمام قاضي التحقيق، لم يكن يمارس أي عملية دجل أو تويهى، بل كان يعنى ما يقول؛إذ هو يعتبر أن احتلاله للكويت عبارة عن رد لاعتيار للعراقيات. فهذا التبرير يعتبر منتهى الانسجام

بالنسبة للعقل (الديواني) العقل الذي يحسب أن الدولة هي في نهاية الامر ليست سوى (عشيرة) كبيرة إنها القبيلة التي يجب أن يدافع عن نسانها، وفي حال أن هؤلاء النسوة تعرضن لاعتداء افراد قبيلة أخرى، فليس أمام الرئيس إلا الفارغ، التي يمكن لها وحدها أن ترد الاعتبار وتسمح العار. إن ما يدعوننا اليوم للاعتقاد أننا امة تكرس أخطاها هو أننا لم نفهم معطى الفشل البراهي ذلك، المعطى الذي يقول: ان دولة العراق هي ان تكون ذات سيادة حقيقية قادرة على تجاوز الازمات المعاصرة، لا يمكن لها أن تقاد بعقل (ديواني عشائري). ذلك أننا الآن وببساطة بالغة نريد ان نستبدل العقل (الديواني) بعقل (براني) عقل لا يستند لمعايير الديوان الذي هو منتدى القبيلة البدوية، بل يستند لمعاير (البراني) الذي هو منتدى المؤسسة الدينية والذي يشابه من جهته الديوان العشائري من نواح كثيرة، فهو أيضاً عبارة عن مجتمع محدود وضيق، ف (برانيات المراجع) (البراني هو المكان الذي يجلس فيه المرجع الديني ويستقبل فيه مريديه) لا تعدو أن تكون في حقيقة أمرها غير مؤسسات متغلفة على نفسها منذ مئات السنين، وبالتالي فهي في واد والامم والشعوب في واد آخر. وإن المفاهيم التي يزدحم بها إطار المرجعي هي مفاهيم لا تتلائم وروح العصر، وهي من هذه الجهة أيضاً لا تصلح لقيادة الدولة، ذلك إن عقل المؤسسة الدينية (العقل البراني) هو في الحقيقة وببساطة بالغة عقل مؤسسة دينية وليس عقل دولة. ومن الطبيعي جداً أن يكون هذا العقل - وطوال رحلته في تشكل - المفاهيم التي تحقق له الاستقرار والانسجام من الذات، المفاهيم التي تنطلق من همومه اليومية، وجملة ما يرشع عن ممارساته المنكرة، التي هي في نهاية امرها ممارسات دراسية معرفية تتأطر بإطار نصوص الماضي العبيد التي تنتمي بدورها لابعاد ذلك الماضي، وتنمashesه، إن عقل المسلم لا يمثل بالضرورة عقل الاسلام، ذلك أن العقل الفوري أو الجمعي هو الذي يتعامل مع موضوع الدين - وهي - فانه يفعل ذلك منطلقاً من ذاته أولاً، فهو يأخذ من الفكر الديني باعتباره معطى خارجي، فقط ما لا يتقاطع مع معاييره الفكرية الاجتماعية، ومن هنا كان المجتمع البدوي المسلم لا يرى بأساً بالغارة على القبائل الأخرى المسلمة